ما يحول دون تعافي الطلب العالمي

أسعار النفط تتعرض لتقلبات بفعل ارتفاع المخزونات الأميركية

واصلت أسعار النفط الخام تقلباتها المتلاحقة بفعل ارتفاع المخزونات للأسبوع الثاني على التوالي بالتزامن مع زيادة المعروض النفطي على نحو ملحوظ واستمرار الانتشار السريع لوباء كورونا في الولايات المتحدة وأوروبا، ما يحول دون تعافي الطلب العالمي.

وتلقت الأسعار دعما من اتجاه تحالف "أوبك+" إلى تأجيل زيادات في الإنتاج، التي كانت مقررة مطلع العام الجديد، وذلك بسبب وضع السوق المتوتر والتدمير الواسع، الذي لحق بالطلب بسبب الجائحة واتساع نطاق الإغلاق الاقتصادي، إضافة إلى زيادة المعروض من ليبيا.

ويقول لـ"الاقتصادية"، مختصون ومحللون نفطيون إن المنتجين في "أوبك+" أكدوا خلال الاجتماع الأخير للجنة الوزارية لمراقبة الإنتاج إصرارهم على التمسك بالعمل المشترك والتنسيق المستمر للتغلب على صعوبات السوق الواسعة، لافتين إلى أن الدول المنتجة بشكل عام عانت بشكل كبير في ظل الوباء وخسارة الطلب اللاحقة على النفط.

وأوضح المختصون أن المنتجين في "أوبك+" يقومون بمهمة واجبة ومؤلمة لكبح الإنتاج لمنع اتساع الفجوة بين العرض والطلب والحفاظ على تماسك نسبي للأسعار في ظل مخاطر وآثار الجائحة السلبية بشكل واسع على الاقتصاد العالمي، ولكن لا يمكن إنكار استمرار تعثر أسعار النفط في العودة إلى المستوى، الذي يحتاج إليه معظم المنتجين وبخاصة أعضاء "أوبك".

وأشار إلى أن بدء إنتاج اللقاح الجديد على نطاق واسع قد يساعد على إسراع جهود التعافي وتقليل التوقعات السيئة للطلب على النفط، لافتا إلى قناعة بعض المنتجين وأيضا المحللين بأن تخفيضات إنتاج "أوبك" ترفع أسعار النفط بدرجة كافية لتشجيع النفط الصخري الأمريكي، وهو منافس شرس ومرن، مشيرا إلى أن المنتجين أصبحوا الآن على قناعة تامة بضرورة عدم تكرار أزمة مارس الماضي عندما اندلعت حرب الأسعار وتسابق المنتجون على ضخ إمدادات وفيرة.

وفي هذا الإطار، يقول مفيد ماندرا، نائب رئيس شركة "إل إم إف" النمساوية للطاقة إن عودة تنامي المخزونات النفطية الأمريكية للأسبوع الثاني على التوالي تعكس حجم الصعاب، التي تخوضها السوق، بخاصة ارتفاع الإصابات الجديدة بالجائحة واتساع نطاق الإغلاق الاقتصادي والتدمير الواسع في الطلب على النفط الخام والوقود بعد تراجع حركة التنقل في أغلب دول العالم.

وذكر أن كثيرا من الدول المنتجة وبخاصة في "أوبك" لديها ميزانيات تعتمد بشكل كبير على الدخل النفطي وهي الآن في فترة توتر اقتصادي وقلق على النمو جراء استمرار البيئة السعرية الضعيفة لأسعار النفط الخام وقد زادت الأزمة حدة مع اضطرار أغلب المنتجين على الموافقة على إجراء تخفيضات الإنتاج الواسعة والمطلوبة ومدها للعام المقبل في محاولة لإعادة التوازن إلى السوق، التي تعاني فائض العرض وضعف الطلب.

ومن جانبه، يرى فيتوريو موسازي، مدير العلاقات الدولية في شركة "سنام" الإيطالية للطاقة أن قضية مد العمل بتخفيضات الإنتاج الواسعة قد تكون أحد متطلبات المرحلة الصعبة الراهنة، ولكن الأمر لا زال مطروحا للتشاور والنقاش بين المنتجين حتى موعد الاجتماع الوزاري الموسع لدول "أوبك" وحلفائها في أول ديسمبر المقبل، مشيرا إلى أن بعضهم ما زال يرى أن ضرورة أن يلتزم جميع الأعضاء أولا بحصص الإنتاج الحالية قبل التفكير في تمديد تلك التخفيضات.

المزروعي: الإمارات عضو ملتزم في «أوبك»

قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي إن بلده كان دوما عضوا ملتزما في مجموعة أوبك وأبدى ذلك عبر التزامه باتفاق "أوبك+" الراهن لخفض إمدادات النفط.

وأضاف المزروعي في بيان مرسل لـ"رويترز"، "كعضو يتمتع بالموثوقية ومنذ أمد طويل في أوبك، كانت الإمارات دوما منفتحة وشفافة في قراراتها واستراتيجياتها لدعم أوبك".

جاءت تصريحات الوزير ردا على تقارير إعلامية ذكرت أن الإمارات تقيم مزايا عضويتها في أوبك وتدرس الخروج من المنظمة المنتجة للنفط.

سهيل المزروعي

الفالح: السعودية تنوي إطلاق عدة مناطق اقتصادية في العام 2021

أعلن وزير الاستثمار السعودي، خالد الفالح، أن المملكة تعتزم إطلاق عدة مناطق اقتصادية في العام 2021، وتعمل على "إعداد مناطق اقتصادية متخصصة ولوجستية، بحوافز واشتراطات".

وقال الفالح، عقب الإحاطة الإعلامية حول قمة العشرين: "فتحنا كل القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي بملكية كاملة، والاستثمار الأجنبي المباشر زاد 12% في النصف الأول من العام الجاري".

وأضاف: "المملكة ستصدر الطاقة بأشكال مختلفة، ونعمل على وضع إصلاحات في قطاعات العمل بالمملكة، والسعودية أثبتت قدرتها على تحمل الصدمات، بنظام حكومي متين، وعملت على حماية القطاع الخاص، من خلال حزم مالية".

كما لفت الوزير السعودي، إلى أن بلاده تؤمن بأهمية الطاقة المتجددة في العالم، والـ"G20"، وتعمل على "حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في العالم"، والمجموعة تستمد قوتها من "القدرات الفردية للدول الأعضاء".

السودان يخفض أسعار البنزين والديزل

قال القائم بأعمال وزير الطاقة والتعدين في السودان خيري عبد الرحمن في مؤتمر صحفي إن الحكومة قررت تخفيض أسعار البنزين والديزل للمستهلكين.

وتلغي الحكومة دعم الوقود على نحو تدريجي لتقليل عجز الميزانية في ظل أزمة اقتصادية. وقال عبد الرحمن إن سعر البنزين المدعم المنتج محليا سيقل من 56 جنيها إلى 54.7 جنيه للتر.

ولم يوضح الوزير أثر تخفيض السعر على الميزانية. وتراجع الحكومة أسعار الوقود بشكل منتظم. وثبت السودان لفترة طويلة سعر الوقود مسجلا أحد أقل مستوياته في العالم لكن تكلفة دعمه أثقلت كاهل ميزانية الدولة.

وعانى السودان من نقص حاد في الوقود حتى بات اصطفاف السيارات أمام محطات الوقود في العاصمة الخرطوم أمرا مألوفا. وسمحت الحكومة في ابريل للقطاع الخاص والبنوك باستيراد الوقود للنقل والتعدين والتصنيع.

وقال عبد الرحمن أيضا إن إنتاج الوقود في منشأة تكرير بالخرطوم سيتوقف في الأول من ديسمبر لتنفيذ أعمال صيانة.

واشنطن تثير حفيظة بكين بالتعاون الاقتصادي مع تايوان

تساي إنغون

وانج وين بين

وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان اتفاقية بشأن إجراء محادثات اقتصادية سنوية لمدة خمسة أعوام على الرغم من اعتراضات من جانب الصين على دعم واشنطن لتايبيه.

ووفقا لـ"الألمانية"، جرى توقيع مذكرة التفاهم بعد جولة افتتاحية للمحادثات الاقتصادية في واشنطن البارحة الأولى، حيث قال برنت كرستنسن مدير المؤسسة الأمريكية في تايوان في موجز في تايبيه ، إن المناقشات المستقبلية ستجرى بالتناوب في الولايات المتحدة وتايبيه.

وحسبما ذكرت وكالة "بلومبيرج" للأنباء، اتفق الجانبان على أن التعاون الاستراتيجي في صناعة الموصلات الجزئية أولوية مشتركة، وسيدفعان من أجل مزيد من التعاون في سلاسل الإمداد والعلوم والتكنولوجيا والجيل الخاص وأمن الاتصالات والصحة العالمية.

ورأس المحادثات كيث كراش، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، وجون دينج الوزير التايواني، وأطلق مايكل بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي حوار شراكة الازدهار الاقتصادي مع تايوان في محاولة لتعزيز التعاون. وتأتي المحادثات عقب دعوات متكررة من واشنطن وتايبيه من أجل مفاوضات بشأن اتفاق تجاري رسمي مع تايوان.

وشجبت الصين الأسبوع الماضي، تصريح بومبيو، حول أن تايوان لا تنتمي إلى أراضي الصين، داعية الجانب الأمريكي إلى وقف الاتصال الرسمي والعسكري مع جزيرة تايوان.

وقال وانج وين بين المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، في تصريح سابق، إن بومبيو ينشر ما وصفه بالأكاذيب والمعلومات الملفقة، بهدف تضليل الرأي العام وكسب المصالح السياسية الشخصية، وهو الأمر الذي يضر بالعلاقات الصينية–الأمريكية ويزعزع السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان.

وأكد بين أن مبدأ "صين واحدة" يعد من الأساسيات السياسية للعلاقات بين بكين وواشنطن، داعيا الجانب الأمريكي إلى الالتزام بهذا المبدأ الأساسي وأحكام البيانات الصينية– الأمريكية المشتركة الثلاثة، ووقف الاتصال الرسمي والعسكري مع تايوان، ووقف التصريحات والتصرفات الضارة بالعلاقات الثنائية، وعدم المضي فيما وصفه بـ"المسار الخاطئ والخطر".

وحول ما أثير من قلق بشأن محتوى مشروع "قانون الشرطة البحرية" الصيني، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أن صياغة "قانون الشرطة البحرية" نشاط تشريعي عادي للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني (البرلمان)، ويتماشى المحتوى المعني مع الأعراف والممارسات الدولية.

وأشار بين إلى أن الشرطة البحرية الصينية قوة لإنفاذ القانون الإداري، وتهدف صياغة "قانون الشرطة البحرية إلى تحديد وظائفها وصلاحياتها في إنفاذ القانون والتعاون الأجنبي، ومساعدة الشرطة البحرية الصينية على أداء واجباتها بشكل أفضل والوفاء بالالتزامات الصينية بموجب المعاهدات الدولية والحفاظ على النظام البحري الجيد.

«أونكتاد»: تداعيات كوفيد - 19 الاقتصادية ستطول أكثر من عمر الأزمة الصحية

قالت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، "إن الأسواق العالمية ومعنوياتها بدأت تتصاعد مع أنباء ظهور عقارين ضد وباء كوفيد – 19، يتمتعان بفاعلية تجاوزت 90 في المائة في مرحلة الاختبارات السريرية".

وحذرت المنظمة في تقرير ، من أنه في الوقت الذي تنمو فيه الثقة بأن هناك نهاية للجائحة في الأفق، فإن لقاحا فعالا قابلا للحياة لن يوقف انتشار الأضرار الاقتصادية التي سيستمر الشعور بها لفترة طويلة في المستقبل، خاصة من قبل أكثر الدول فقرا وهشاشة.

ويقدم تقرير "أثر جائحة كوفيد – 19 في التجارة والتنمية، الانتقال إلى وضع طبيعي جديد" تقييما شاملا للضربات التي وجهها الوباء إلى الاقتصاد العالمي، متوقعا أن ينكمش الاقتصاد العالمي إلى ركود 4.3 في المائة في 2020، وحذرت من أن الأزمة الصحية يمكن أن ترسل 130 مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع.

وقال التقرير الذي جاء في 112 صفحة، "إن الطريقة التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي تتلقى جزءا من اللوم بسبب الأثر غير المتناسب في أفقر الناس في العالم، الذين يفتقرون إلى الموارد الضرورية اللازمة للاستجابة لصدمة قوية مثل كوفيد – 19"، وقالت المنظمة "إن هذا الوباء أدى إلى إصابة الاقتصاد العالمي بجروح خطيرة مع عواقب وخيمة على الجميع". بدوره، قال موخيسا كيتويي المدير العام لـ"أونكتاد"، "إن الفيروس، الذي انتقل بسرعة عبر الحدود، على طول الشرايين الرئيسة للاقتصاد العالمي، قد استفاد من الترابط الكامن للعولمة – وهلعها في الوقت ذاته – ما دفع بأزمة صحية عالمية إلى توجيه صدمة اقتصادية عالمية أصابت أشد الفئات ضعفا".

ووجد التقرير أن أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 ستخرج عن مسارها ما لم تتخذ إجراءات فورية في مجال السياسة العامة للاقتصاد، خاصة لمصلحة الأكثر فقرا، قائلا "أفضل انتعاش ينبغي أن يركز على تجديد السياسة التجارية التي تعالج التحدي المزدوج وهو تركيز السوق والتأثير البيئي".

وأضاف "هناك حاجة ملحة إلى إعادة تشكيل شبكة الإنتاج لتكون أكثر توافقا مع البيئة، أكثر شمولا وصلابة واستدامة، مع إعادة ضبط النظام المتعدد الأطراف في وقت متزامن، لدعم الفئات الأكثر ضعفا وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ".

وفي التقرير، تتبعت "أونكتاد" الأثر المعمق للفيروس في جميع مجالات الاقتصاد العالمي، ورسمت خرائط لكيفية تأثير الأزمة في التجارة العالمية والاستثمار والإنتاج والعمالة، وفي نهاية المطاف في رفاهية وسبل العيش الفردية. ووجدت الذراع التجارية للأمم المتحدة أن أثر الجائحة في الدول والمجتمعات والأفراد كان غير متماثل ومال باتجاه الأكثر ضعفا، في الدول المختلفة وداخل الدولة الواحدة على السواء، ما أثر في معيشة الأسر منخفضة الدخل والمهاجرين والعمال غير النظاميين والنساء.

الخزانة التركية: سنعيد هيكلة ديون قيمتها 66.4 مليار دولار

قال نائب وزير الخزانة والمالية التركي نور الدين نباتي، إن الحكومة ماضية في إعادة هيكلة ديون تقدر بـ500 مليار ليرة (نحو 66.4 مليار دولار).

جاء تصريح "نباتي" أمام "منتدى الأعمال الدولي 24"، الذي عقد في مدينة إسطنبول، تزامنا مع معرض "موصياد إكسبو 2020" الذي تتولى وكالة الأناضول شراكته إعلاميا.

وأضاف نباتي: "ماضون في إعادة هيكلة ديون تقدر بـ500 مليار ليرة، ونعيد هيكلة ديون القطاع الخاص والشركات، سواء في الضرائب أو في الضمان الاجتماعي، وفي جميع أدوات الدين الأخرى".

وأوضح أن البلاد ستغلق العام الحالي (2020) بنمو قدره 0.3 بالمئة، بعد إتمام الربع الثالث من العام على نحو إيجابي. وأشار إلى أن البلاد دخلت مرحلة التعافي الجزئي اعتبارا من منتصف مايو الماضي، مع العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية عقب قيود فيروس كورونا.

وقال المسؤول التركي إن الحكومة تهدف إلى تحقيق نمو للعام 2021 بنسبة 5.8 بالمئة بنظرة متوازنة، مدفوعة بالطلب المحلي والدولي.

ولفت إلى أن توقعات صندوق النقد الدولي تفيد بانكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4 بالمئة، وحجم التجارة العالمي بـ10.4 بالمئة لعام 2020.

لندن تتوصل إلى اتفاق تجاري مع كندا لفترة ما بعد بريكست

بوريس جونسون

توصلت المملكة المتحدة وكندا إلى اتفاق تجاري موقت لما بعد بريكست يمدد الاتفاق السابق عندما كان البلد جزءا من الاتحاد الأوروبي اعتبارا من الأول من يناير 2021، وفق وزارة التجارة البريطانية.

وقالت الوزارة في بيان إنه "في اتصال عبر الفيديو توصل رئيس الوزراء بوريس جونسون ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، اللذان انضمت إليهما وزيرة التجارة الدولية ليز تراس ونظيرتها الكندية ماري نغ، إلى +اتفاق مبدئي+ يجدد الاتفاق التجاري الحالي بين الاتحاد الأوروبي وكندا"، وذلك بحسب الفرنسية.

وقالت ليزا تراس إن "الاتفاق الذي تم التوصل إليه يعزز المبادلات التجارية البالغة قيمتها 20 مليار جنيه استرليني (22،4 مليار يورو) ويضمن آلاف الوظائف"، وأشادت بالروابط التاريخية والثقافية بين المملكة المتحدة وكندا.

من جهته قال بوريس جونسون إن "هذا اتفاق رائع للمملكة المتحدة، يضمن التجارة عبر الأطلسي مع أحد أقرب حلفائنا"، وعبّر عن أمله أن "يعزز" الصادرات البريطانية إلى كندا.

ولم يوقع بعد الاتفاق رسميا، وهو موقت لأنه ستنطلق العام المقبل مفاوضات من أجل "إبرام اتفاق جديد أكثر طموحا"، وفق وزيرة التجارة الدولية البريطانية. وسيسمح الاتفاق وفق البيان بالذهاب أبعد "في ميادين على غرار التجارة الإلكترونية والبيئة".

ولا يشمل الآن سوى بنود الاتفاق الموقع بين الاتحاد الأوروبي وكندا ولا يعطي أي امتيازات جديدة للشركات البريطانية، لكنّه يعفي المصدّرين من ضرائب جمركية تقدر بـ42 مليار جنيه استرليني (47 مليار يورو)، وفق وزارة التجارة الدولية البريطانية.

وجاء في بيان صادر عن الحكومة الكندية أن الاتفاق سيسمح للشركات والمصدرين الكنديين بالمحافظة على "وجود تفضيلي في السوق البريطانية حتى بعد مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي". وتعتبر بريطانيا أول سوق تصدير للبضائع الكندية في أوروبا.